الأنباء
الاربعاء 14 يونيو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

الناتج غير النفطي سيتحسن في 2018 إلى 4٪ بالتزامن مع استمرار المشروعات الضخمة

«الوطني»: 2,4٪ انكماش متوقع للناتج المحلي بالكويت في 2017

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪)

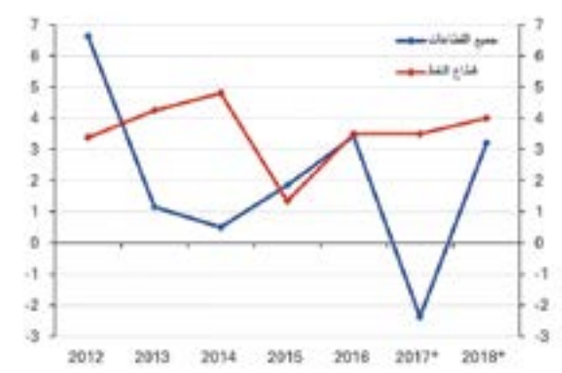

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني، *تقديرات وتوقعات

التضخم في اسعار المستهلك

(٪ النمو السنوي)

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، *التقديرات بنك الكويت الوطني

الميزانية

(السنة المالية من أبريل الى مارس، بعد مخصصات احتياطي الأجيال القادمة)

المصدر: وزارة المالية والادارة المركزية للاحصاء، *التقديرات بنك الكويت الوطني

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الأنشطة غير النفطية بالكويت حافظت على مرونتها منذ بدء تراجع أسعار النفط في عام 2014، ويعزى الفضل في ذلك الى ضخامة المشروعات قيد الإعداد بالاضافة الى الاصلاح المالي المحدود نسبياً.

وتوقع تقرير«الوطني» أن يشهد النمو غير النفطي تحسناً طفيفاً تتراوح نسبته بين 3,5 و4٪ في عامي 2017 و 2018. كما يتوقع أن يظل التضخم في حدود مقبولة نوعاً ما نظراً لتراجع الايجارات السكنية وذلك على الرغم من الضغوط المتصاعدة من جراء خفض الدعوم. من جانب آخر، من المتوقع ان يتقلص العجز المالي في عامي 2017 و2018 مع تحسن أسعار النفط وتطبيق مزيد من الاصلاحات المالية.

3,5٪ نمو متوقع للاقتصاد الكويتي غير النفطي في 2017

6,2 مليارات دينار مشروعات قد تتم ترسيتها في 2017

انكماش الناتج المحلي

وعلى الرغم من قوة أداء الأنشطة غير النفطية، الا ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يتوقع له ان يتراجع في 2017 مع مواصلة التزام الكويت بتطبيق اتفاقية خفض الانتاج النفطي المتفق عليها من قبل منظمة أوبيك.

ومن شأن تلك الخطوة، التي تهدف الى دعم أسعار النفط، أن تؤدي الى تخفيض متوسط انتاج الكويت من النفط بواقع 7ـ8٪ في 2017. كما انه من المرجح ان ينكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2,4٪ قبل أن يعاود نموه الايجابي بمعدل 3,2٪ في 2018.

وقد تزايدت مساهمة الانفاق الرأسمالي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي غير النفطي، مع استقرار وتيرة تنفيذ المشاريع الانشائية بعد الارتفاع الواضح الذي شهده عام 2014. كما كان معدل اسناد المشروعات جيداً خلال الربع الأول من 2017 وبلغ 1,4 مليار دينار وفقاً لميد للمشروعات. ويماثل هذا الرقم المتوسط الفصلي لعام 2016.

وهناك مشروعات أخرى بقيمة 6,2 مليارات دينار في مراحل متقدمة وقد تتم ترسيتها في 2017. هذا وتبقى المشروعات قيد الاسناد قوية على خلفية استمرار الالتزام الحكومي بتنفيذ خطة التنمية.

رؤية الكويت 2035

لاتزال الحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامج انفاق رأسمالي طموح. وبالفعل تمت إعادة طرح خطة التنمية الوطنية الكويتية في الربع الأول من 2017 تحت شعار «الكويت الجديدة» ويطلق على الخطة أيضاً مسمى «رؤية الكويت 2035».

وتسعى تلك الخطة الى تحويل الدولة الى مركز مالي وثقافي وتجاري. وتجمع الخطة عدداً من المبادرات الجارية ضمن رؤية متجددة وأكثر شمولاً لتنمية الدولة، تشمل الاصلاحات الهيكلية والمالية، فضلاً عن خطط الانفاق الرأسمالي.

وتهدف خطة التنمية الى استثمار 34 مليار دينار حتى عام 2020، يأتي ثلثها من القطاع الخاص. ويتم اجراء عدد من المشروعات من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك مشروع محطة الزور الشمالية ومشروع محطة خيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

ونتيجة للدفعة الاستثمارية التي تلقاها مجال البنية التحتية، يتوقع لاجمالي الاستثمارات ان يواصل تحقيق نمو قوي. كما ارتفعت النفقات المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال بنسبة 13٪ في 2015 وقد يشهد ارتفاع النمو الحقيقي بواقع 8ـ9٪ في المتوسط في عامي 2017 و 2018.

ومن الممكن ان يؤدي ذلك الى ارتفاع حصة الاستثمار في الاقتصاد الى 23٪، وهو اعلى مستوى يتم تسجيله منذ أكثر من 20 عاماً بعد تسجيل نسبة بلغت 19٪ في عام 2015.

القطاع الاستهلاكي بتراجع

لطالما كان القطاع الاستهلاكي مصدراً قوياً وثابتاً للنمو. الا ان ذلك الوضع بدأ يتغير في عامي 2015 و 2016 في أعقاب استمرار تراجع أسعار النفط حينما بدأ القطاع الأسري بالنظر الى الاقتصاد نظرة أكثر تحفظاً. ويواصل القطاع تلقي دعم متواصل من نمو الوظائف والرواتب، لاسيما ضمن القطاع الحكومي وعلى مستوى الاسر الكويتية.

وواصل الانفاق الاستهلاكي اعتداله خلال الربع الأول من 2017، الا انه حافظ على وتيرة مقبولة. وارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع بواقع 7٪ على اساس سنوي، وفي حين كانت معدلات النمو أبطأ من المعدلات ثنائية الرقم التي تم تسجيلها في السنوات السابقة، الا ان وتيرة النمو كانت جيدة نسبياً بفضل النمو المطرد للوظائف والرواتب. كذلك تراجع حجم مديونية الأسر خلال العام الماضي، حيث تراجع نمو القروض الاستهلاكية بواقع 6,7٪ على أساس سنوي في مارس 2017.

وقد نتج الضعف الذي أصاب القطاع في معظمه جراء تراجع ثقة المستهلك. وظل مؤشر آراء في اتباع اتجاه تراجعي على مدار أكثر من أربع سنوات. وتسارع تراجعه في عام 2016 بعد قيام الحكومة برفع أسعار الوقود، وعلى الرغم من بعض التعافي، الا انه لايزال ضعيفا نسبياً. وبلغ المؤشر 104 نقاط في أبريل، متجاوزاً بذلك حاجز 100 نقطة للمرة الأولى في تسعة أشهر.

ولا يزال التوظيف بين المواطنين الكويتيين قويا نسبيا. وفي حين تباطأ التوظيف في القطاع الخاص، الا ان ذلك يعزى الى توجه السلطات للتحكم بظاهرة «العمالة الوهمية»، بما أدى الى انخفاض اعداد العمالة منذ منتصف العام 2015. الا انه رغما عن ذلك، واصلت معدلات توظيف المواطنين في القطاع الحكومي تسجيل معدلات نمو مرتفعة بلغت حولي 3,5٪ في عام 2016. في الوقت ذاته، حافظ معدل توظيف الوافدين على نموه القوي بمعدل 5,6٪.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

أبقت على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2017 دون تغيير

«أوبيك»: سوق النفط تستعيد توازنها بوتيرة أبطأ.. وإنتاج المنظمة يرتفع

رويترز: قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) أمس إن استعادة سوق النفط لتوازنها الذي طال انتظاره تتحقق لكن «بوتيرة أبطأ» بعد أن قفز انتاجها في مايو بسبب زيادة إنتاج الدولتين المعفاتين من اتفاق خفض الإمدادات.

وفي تقريرها الشهري، قالت «أوبيك» إن إنتاجها زاد 336 ألف برميل يوميا في مايو إلى 32,14 مليون برميل يوميا بقيادة نيجيريا وليبيا، عضوي «أوبيك» المعفيين من اتفاق تخفيض الإنتاج.

وخفضت «أوبيك» تقديراتها لنمو إمدادات النفط من المنتجين من خارج المنظمة هذا العام إلى 840 ألف برميل يوميا مقارنة مع تقديرات سابقة عند 950 ألف برميل يوميا.

وأضاف التقرير ان أعضاء المنظمة المشاركين في الاتفاق خفضوا الإنتاج إلى 29,729 مليون برميل يوميا في مايو دون الهدف البالغ 29,804 مليون برميل.

وأبلغت السعودية «أوبيك» بأنها خفضت إنتاج النفط في مايو إلى 9,88 ملايين برميل يوميا من 9,946 ملايين برميل في أبريل في حين رفعت «أوبيك» توقعاتها للطلب على نفطها في 2017 بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى 32,02 مليون برميل يوميا مع توقع انخفاض الإمدادات من خارجها، وأبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2017 دون تغيير، بينما خفضت توقعاتها لنمو إمدادات النفط من خارجها في 2017 إلى 840 ألف برميل يوميا من 950 ألفا في التقديرات السابقة بعد تمديد اتفاق الخفض

خفض التوقعات لنمو الإمدادات من خارج المنظمة إلى 840 ألف برميل يومياً

أعضاء «أوبيك» المشاركون في الاتفاق خفضوا الإنتاج إلى 29,7 مليون برميل

السعودية تخفض إنتاج النفط في مايو إلى 9,88 ملايين برميل يومياً

تخزين النفط

على جانب آخر، قد يكون من شأن انخفاض أسعار النفط 10٪ منذ أواخر مايو تشجيع للتجار على الاحتفاظ بالخام في مخازن لبيعه مستقبلا عندما ترتفع الأسعار في العقود الآجلة.

ومن شأن ذلك تقويض أثر خفض الإنتاج الذي تقوده منظمة «أوبيك»، والذي يهدف إلى دفع التجار المحتفظين بالنفط في مخازن إلى البيع لتقليص تخمة المخزونات التي هبطت بالأسعار العالمية.

وجرى تداول العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت للتسليم خلال 6 أشهر هذا الأسبوع بارتفاع بلغ نحو 1,50 دولار للبرميل مقارنة مع الأسعار الحالية، وهو هيكل للسوق يجعل تخزين النفط أعلى ربحية من بيعه للاستخدام المباشر.

وتشير بيانات ملاحية إلى أن 15 ناقلة عملاقة على الأقل ترسو في مضيقي ملقا وسنغافورة جنوب شرق آسيا محملة بوقود غير مباع. وفي الوقت الذي يقل فيه ذلك عن المستوى المسجل في الأشهر السابقة، يقول تجار إن الكميات المخزنة من الممكن أن ترتفع بسهولة.

إمدادات مرتفعة

وتشير بيانات تجارية إلى وصول 21,5 مليون برميل يوميا من الخام إلى آسيا على متن ناقلات في مايو، وبينما يقل ذلك عن مستوى الذروة الذي جرى تسجيله في فبراير، فإنه يماثل مستويات جرى تسجيلها في أواخر 2016 قبل أن يتم الإعلان عن تخفيضات الإنتاج. وتجنبت «أوبيك» حتى الآن تنفيذ تخفيضات كبيرة في الإمدادات إلى أكبر عملائها، ومعظمهم في آسيا. في المقابل يزيد منتجون آخرون، خاصة من الولايات المتحدة، الصادرات مما يعزز التخمة.

وتقول السعودية، في الوقت الحالي إنها ستخفض مخصصات النفط الخام لشهر يوليو إلى آسيا بواقع 300 ألف برميل يوميا لكن الكثير من شركات التكرير الآسيوية تقول إلى الآن إنها تتلقى كامل مخصصاتها. ويقول محللون إن مستويات المخزون في المستقبل ستكون مهمة في تحديد مدى متانة سوق النفط.

أحيت غبقتها السنوية بحضور ديبلوماسي ونخبة من رجال الأعمال

الفايز: «الخطوط السعودية» رائدة بمجال عملها بأسطولها البالغ 150 طائرة

يوسف لازم

أقامت الخطوط السعودية بالكويت غبقتها الرمضانية كعادتها السنوية تحت رعاية سفير خادم الحرمين الشريفين بالكويت د.عبدالعزيز الفايز، وبحضور عدد من السفراء ومدير عام الطيران المدني الشيخ سلمان الحمود ومسؤولي الطيران المدني في الكويت ومديري شركات الطيران ووكالات السفر والسياحة في الكويت ولفيف من الإعلاميين.

واستعرض مدير الخطوط السعودية بالكويت هشام شيبة بضيوف «السعودية» أرقام ومعدلات الأداء التشغيلي المتنامي لـ «السعودية» في الكويت، حيث حققت الخطوط السعودية في الكويت نموا في عملياتها التشغيلية خلال الفترة من يناير ـ مايو من العام 2017، وسجل تقرير الأداء التشغيلي خلال هذه الفترة زيادة في عدد الضيوف والرحلات.

وأوضح شيبة أنه تحقيقا لبرنامج «السعودية» الطموح للتحول الذي يجري تنفيذه حاليا في كل قطاعات المؤسسة وشركاتها ووحداتها الاستراتيجية، فقد تم نقل 63,136 ضيفا من الكويت إلى المملكة على متن 415 رحلة من طراز A33R/A321/A320 وذلك خلال الفترة من يناير حتى مايو من هذا العام، بزيادة بلغت 29,8٪ عن عام 2016.

وبين شيبة أنه تم خلال العام الحالي زيادة عدد الرحلات الأسبوعية بين الكويت والمملكة في الاتجاهين لتصبح 50 رحلة أسبوعيا، حيث تم تسيير 28 رحلة على خط سير الرياض/ الكويت/ الرياض، و18 رحلة مباشرة على خط سير جدة/ الكويت/ جدة، في حين تم تسيير 4 رحلات مباشرة على خط سير المدينة المنورة/ الكويت/ المدينة المنورة.

الشيخ سلمان الحمود متوسطا المشاركين في غبقة الخطوط السعودية (أحمد علي)

الحمود: «الخطوط السعودية» تتميز ببيئة عمل مثالية وروح العمل الجماعي

شيبة: زيادة عدد الرحلات الأسبوعية بين الكويت والمملكة إلى 50 رحلة

واشار مدير «السعودية» في الكويت إلى أن «السعودية» وتلبية لاحتياجات ضيوفها لربط رحلاتهم الدولية لتغطية مواصلتهم عبر المملكة، فقد تمت زيادة السعة المقعدية لرحلة جدة يومي الأربعاء والخميس.

من جانبه، وصف د.عبدالعزيز الفايز الخطوط السعودية بالرائدة في مجال عملها نظرا لحجم اسطولها الذي يصل إلى نحو 150 طائرة من مختلف الاحجام، فضلا عن تحديثها وتطويرها باستمرار لهذا الأسطول الجوي من أجل راحة الركاب في كل رحلاتها.

واشار الفايز الى انه نظرا لكبر أسطول الخطوط السعودية وعدد محطات الطيران التي تصل إليها فإنها تحصل على حصة كبيرة من المسافرين، كما تقدم خدمات خاصة أثناء مواسم العمرة والحج بالاضافة الى خدمات الترانزيت للمسافرين شرقا وغربا عن طريق المملكة.

من جهة اخرى، قال رئيس الادارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود ان بيئة العمل المثالية وروح العمل الجماعي التي تتميز بها الخطوط السعودية لم تأت من فراغ، بل كانت نتيجة طبيعية للعديد من المبادرات والبرامج التي دأب العاملون في الخطوط على تطبيقها منذ عقود، في سبيل تعزيز روح الفريق الواحد، وكان هذا ملموسا بالنسبة لنا من خلال متابعة تطورات الشركة.

ولفت الحمود إلى أن نسبة مشاركة الموظفين المتميزين في مختلف البرامج التي تقوم بها الخطوط السعودية تعتبر خير دليل على الارتباط الوثيق للموظفين لتعزيز روح التعاون فيما بينهم. وأكد أن استمرار الخطوط السعودية في عمل مثل تلك المناسبات السنوية يأتي إيمانا منها بأهمية دعم الكوادر وتكريمها، وتعزيز الرضا والولاء الوظيفي، للارتقاء بآليات العمل، وللمحافظة على ريادته، بالاضافة إلى التواصل المستمر مع كل طبقات المجتمع الكويتي.

الكويت تبيع إمدادات نفتا سنوية بعلاوات سعرية أقل

رويترز: قالت مصادر مطلعة أمس إن مؤسسة البترول الكويتية أبرمت اتفاقات جديدة بخصوص إمدادات النفتا السنوية وذلك بعلاوات سعرية أقل منها قبل عام. وأضافت المصادر أن المؤسسة باعت النفتا الكاملة النطاق بعلاوة سعرية قدرها 8 دولارات للطن فوق متوسط أسعار الشرق الأوسط المعروضة في حين باعت النفتا الخفيفة بعلاوة 9,50 دولارات للطن. ومن المقرر تحميل الشحنات في الفترة من أغسطس 2017 إلى يوليو 2018.

«النفط الكويتي» يرتفع إلى 44,7 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 51 سنتا ليبلغ 44,79 دولارا بارتفاع نسبته 1,13٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، سجلت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا خلال تداولات أمس بعد أن قالت السعودية إنها ستنفذ خفضا كبيرا للصادرات في يوليو وسط إشارات على تراجع مخزونات الخام الأميركية على الرغم من أن زيادة إنتاج الولايات المتحدة ما زالت تؤثر سلبا على السوق، وفقا لـ «رويترز». وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 35 سنتا إلى 48,64 دولارا للبرميل، في حين زاد الخام الأميركي 30 سنتا إلى 46,38 دولارا للبرميل.

«اتحاد التأمين»: نستهدف تغطيات أكبر للمشاريع الحيوية عبر خطط التنمية

جدد رئيس مجلس الادارة الاتحاد الكويتي للتأمين عبدالرزاق الوهيب مطالب الاتحاد بشأن تأسيس هيئة مستقلة ترعى شؤون القطاع، متمنيا أن تبادر وزارة التجارة والصناعة نحو دارسة مقترح كهذا لتتولى الهيئة وتتخذ اجراءاتها بشكل سريع عبر صلاحيات معينة، لما فيه صالح القطاع ورفعة شأنه ومن ثم تعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني.

واضاف الوهيب، خلال الغبقة الرمضانية التي نظمها الاتحاد بمبنى غرفة التجارة والصناعة بحضور عدد كبير من رجال الاقتصاد، ان الاتحاد يسعى خلال الفترة المقبلة إلى استقطاب المزيد من شركات التأمين للانضمام إلى الاتحاد لرفع قدراته والنهوض به من خلال ابتكارات وأفكار جديدة بناء على التطورات الاقتصادية والمالية بالسوق المحلي، لاسيما في ظل المشاريع الحيوية الكبرى التي طرحت من خلال خطط التنمية والتي تعد مجالا خصبا للمنافسة بين شركات القطاع ورافدا هاما من روافد تعزيز سمعة وقدرة شركاته.